

خير

21 شباط، 2011

ورشة تقييم القضاة والعاملين في سلك القضاء حول مفهوم النوع الاجتماعي والعنف المبني على اساس النوع الاجتماعي

اختتمت جمعية الامل العراقية ورشة تقييم حوارية، لمدة ثلاثة أيام في أربيل (17-19 شباط)، للقضاة والعاملين في سلك القضاء، بالتعاون مع مجلس القضاء الاعلى ومجلس قضاء الإقليم، شارك فيها مجموعة من القضاة والادعاء العام والعاملين في البحث الاجتماعي وناشطين مدنيين وحقوقيين من مختلف المحافظات، وساهم في ادارة الجلسات والحوار ثلاثة من المختصين والمدربين الكفوئين من الجمعية.

وكان الهدف من هذه الورشة، تحديث المعلومات ومتابعة مدى تفاعل المشاركين في الدورات التي نظمتها "الامل" بالتعاون مع مؤسسة هينرش بل الالمانية، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع مفاهيم حقوق الانسان والنوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكيفية ادماج أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في التشريعات الوطنية.



ومن خلال تبادل التجارب والحوار الغني الذي اتسمت به جلسات الورشة، اتفق المشاركون في ختامها على عدد من التوصيات، كان من أبرزها:

- رفع المادة 41 من الدستور المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية، التي تلغي وحدة التشريع والقضاء والمواطنة، من خلال وضع تشريعات ومحاكم خاصة لكل طائفة، الأمر الذي يؤدي إلى تكريس الطائفية.
- الالتزام بتطبيق قانون الأحوال الشخصية رقم 188 للعام 1959 وتعديلاته، الذي أرسى وحدة الأحكام الشرعية، مثبتاً معلومية الحقوق والواجبات، وموحداً بأحكامه المواطنين على أساس المساواة، إضافة إلى ما تحقق طيلة السنوات الخمسين على صدوره من استقرار في التعاملات وفي توطيد وحدة النسيج الاجتماعي.



- أهمية التعديلات التي أجريت في إقليم كردستان على قانون الأحوال الشخصية، وضرورة إدراج هذه التعديلات في القانون نفسه لتطبيقها على عموم العراق.
- التنبيه لظواهر إجراء عقود الزواج خارج المحكمة وزواج الصغيرات، والطلاق خارج المحكمة، والطلاق التعسفي، بالضد من أحكام قانون الأحوال الشخصية، وخطورتها في زعزعة استقرار الأسر وازدياد حالات العنف ضد النساء والأطفال.
- أهمية تعديل عدد من مواد قانون العقوبات العراقي رقم 111 للعام 1969، التي تحط من كرامة المرأة وإنسانيتها، وتتنافى مع أحكام الدستور النافذ والتزامات العراق الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان.

- أهمية العمل المشترك من قبل السلطة القضائية مع منظمات المجتمع المدني لنشر التوعية والإرشاد القانوني بين أوساط النساء خصوصاً بشأن حقوقهن، وتمكينهن للوصول إلى العدالة.



وتأتي هذه الورشة في اطار التعاون بين جمعية الامل العراقية ومكتب حقوق الانسان في السفارة البريطانية في بغداد.